



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة التقنية الوسطى  
الكلية التقنية الإدارية – بغداد

## وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية – بغداد

للمدة من

2018 / 11/ 29 -28

تحت شعار

### الإبداع الإداري لتحقيق الرؤية المستقبلية لمنظمات الأعمال

المجلد الثاني / رقم الإيداع (642)

البحوث المنشورة محكمة

## الفهرست المجلد الثاني

المحور المالي والمصرفي			
ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
31	دور استخدام استراتيجية الصيرفة الشاملة في تعزيز المقدرات التنافسية المصرفية/دراسة تطبيقية في المصرف العراقي للتجارة(بابل، كربلاء، النجف)	م.م. قاسم حاجم صاحب السيدة زينب علي حسين	2-27
32	مؤشرات قياس الشمول المالي في العراق	أ.م. د. نغم حسين نعمة السيد احمد نوري حسن	28-54
33	السياسة المالية وتحديات التحول من العجز الى الاستقرار المالي على مستوى الاستدامة المالية في العراق	م. احمد صالح حسن م. علي وهيب عبد الله	55-73
34	رأس المال البشري وعلاقته بالصيرفة الالكترونية في المصارف التجارية العراقية /دراسة تطبيقية في مصرفي الرافدين والرشد فرع الصويرة	م. د. نصير محمد عزال م. كمال عودة فاضل م. م. هالة عايد هادي	74-104
35	The Usage of Automatic Teller Machine (ATM) in Kurdistan Bank-Erbil	Yazen N. Mahmood Anas M. Maarooof	105-112
36	دور صندوق النقد الدولي في ادارة الديون العراقية	أ.م. د. عماد خليل ابراهيم م. د. شيماء عبد الستار جبر	113-130
37	تأثير تقلبات سعر الصرف على مؤشر تركيز سوق العراق للأوراق المالية/دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية	أ.م. د. شذى عبد الحسين جبر السيدة نهران قاسم كرملن	131-152
38	ACOMPARISON STUDY ON PAYTM AND OTHERS ELECTRONIC PAYMEENT STSTEM OF E_WALLET	Dr. Anwar Mustafa PhD. Scholar : Syed Mohd Minhaj	153-160
محور الجودة			
39	اثر الادارة العليا في تطبيق الجودة الشاملة/دراسة تطبيقية لعينة من تدريسي وموظفي جامعة الفلوجة	أ.م. د. خالد عبد الله ابراهيم د. شذى عبود شاكر	162-177
40	متطلبات ادارة الجودة الشاملة للبيئة واثرها في ابعاد التنمية المستدامة/دراسة استطلاعية في عدد من المنظمات الصناعية الصغيرة في محافظة نينوى	أ.د. اكرم احمد الطويل السيد احمد عبد الستار السيدة صفا موفق نايف	178-200

## السياسة المالية وتحديات التحول من العجز إلى الاستقرار المالي على مستوى الاستدامة المالية في العراق

### Fiscal policy and the challenges of shifting from deficit to financial stability On the level of financial sustainability in Iraq

م. احمد صالح حسن كاظم م. علي وهيب عبد الله

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ديالى

#### المستخلص:

يرمي هذا البحث إلى تحليل ووصف أهم التحديات التي تواجهها السياسة المالية للتحول من العجز إلى الاستقرار المالي على مستوى الاستدامة المالية في العراق. وتم ذلك من خلال تقسيم البحث إلى ثلاث أجزاء رئيسية تناول الجزء الأول مفهوم السياسة المالية، في حين تناول الجزء الثاني الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها، وأقتصر الجزء الثالث على أهم التحديات التي تواجهها السياسة المالية لتحقيق الاستدامة المالية. واستخدم البحث المنهج الاستقرائي المبني على التحليل الوصفي والتحليل البياني لإثبات فرضية البحث، وتم اختيار المدة من (2004-2016) لان هذه المدة شهدت استمرار الصدمات التي واجهها الاقتصاد العراقي من مالية وأمنية ومؤسسية واجتماعية وبيئية. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، استمرار هيمنة الإيرادات النفطية في تكوين الموازنة العامة الاتحادية فضلاً عن غياب الانضباط المالي للإنفاق العام وتدني حجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتزايد على السلع والخدمات، فضلاً عن اختلال بنية الإنفاق العام لصالح النفقات التشغيلية، وكذلك ضعف مرونة الإيرادات الضريبية، هذا بالإضافة إلى ضعف الدور الاستراتيجي للقطاع الخاص في مجمل النشاطات الاقتصادية، والتدهور الأمني وانتشار الفساد المالي والإداري، مع الاعتماد على موازنة البنود التقليدية في اعداد الموازنات مما جعلها بعيدة كل البعد عن رؤيتها الإستراتيجية.

**المصطلحات الرئيسية للبحث/** السياسة المالية، الاستدامة المالية، الموازنة العامة، الدين العام تحفيز نمو الناتج المحلي.

#### Abstract:

This research aims to analyze and describe the most important challenges facing fiscal policy to shift from deficit to financial stability to the

level of financial sustainability in Iraq. This was done by dividing the research into three main parts. The first part dealt with the concept of fiscal policy, while the second dealt with financial sustainability and the factors influencing it. The third part focused on the most important challenges facing fiscal policy to achieve financial sustainability. The study used the inductive method based on descriptive analysis and graphical analysis to prove the research hypothesis. The period was chosen from (2004-2016) because this period witnessed the continuation of the shocks faced by the Iraqi economy from financial, security, institutional, social and environmental. The main findings of the study are the continued dominance of oil revenues in the formation of the federal budget as well as the lack of fiscal discipline of public spending, the low volume and efficiency of the productive apparatus and its inability to respond to the increasing demand for goods and services, The weak flexibility of tax revenues, in addition to the weakness of the strategic role of the private sector in all economic activities, and the deterioration of security and the spread of financial and administrative corruption, while relying on balancing traditional items in the preparation of budgets, Is far from its strategic vision.

**Key word** / Fiscal policy, fiscal sustainability, public budget, public debt stimulate GDP growth.

## المقدمة:

تقيم فاعلية السياسة المالية وإدارتها المتمثلة بوزارة المالية من خلال الاقتراب أو الابتعاد من حزمة أهدافها المتمثلة في تحقيق التوازن الاقتصادي وتحفيز النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل للعمالة والتقليل من حدة الفقر وإعادة توزيع الدخل بشكل عادل والحفاظ على استقرار الأسعار، والتوازن في ميزان المدفوعات، ولتحقيق هذه الأهداف تحتاج السياسة المالية إلى توفر الموارد المالية الكافية والقادرة على تحريك أدواتها، النفقات العامة والإيرادات العامة. ويعاني الاقتصاد العراقي في الآونة الأخيرة من ضائقة مالية ومحنة تمويلية تحت تأثير كوابح فجوة العجز بسبب هيمنة واردات النفط الخام على ثلاثة موازين أساسية في الاقتصاد الوطني وهي الموازنة العامة الاتحادية والحساب الجاري والنتائج المحلي الإجمالي، وتراجع مساهمة الإيرادات الأخرى غير النفطية في الإيرادات العامة، في حين مازال العراق يواجه صدمة الأمن الداخلية. مما يستدعي تمويل عجز الموازنة العامة الذي جعل من السياسة المالية مقيدة بالقدرة على توفير فرص الاستدانة وتمويل العجز سواء بالقروض الداخلية المتاحة في سوق راس المال المحلية أو اللجوء الى اسواق راس المال الخارجية.

## أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال معرفة طبيعة التحديات التي تواجهها السياسة المالية لتحقيق الاستدامة المالية في العراق.

### مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في استمرار هيمنة القطاع النفطي على الناتج المحلي الإجمالي وعدم تنوع الإيرادات الغير نفطية.

### فرضية البحث:

استمرار تذبذب الموازنة العامة الاتحادية ما بين الفائض والعجز في ظل محدودية الموارد المالية.

### هدف البحث:

تحليل ووصف أهم التحديات التي تواجهها السياسة المالية للتحويل من العجز إلى الاستقرار المالي على مستوى الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2016).

### منهج البحث:

يستند البحث بصفة أساسية على المنهج الاستقرائي المبني على التحليل الوصفي والتحليل البياني لإثبات فرضية البحث.

### هيكلية البحث:

بناءً على ما تقدم فقد تم تقسيم هذا البحث إلى أربعة أجزاء رئيسية وعلى النحو الآتي:

- 1- مفهوم السياسة المالية.
- 2- مفهوم الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها.
- 3- تحديات السياسة المالية لتحقيق الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2016).
- 4- الاستنتاجات والتوصيات.

### 1- مفهوم السياسة المالية:

يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية بأنه مجموعة من الإجراءات المرسومة بخصوص إيرادات الدولة ونفقاتها لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرغوبة، وتستخدم السياسة المالية باعتبارها جزءاً من السياسة الاقتصادية التي تشمل السياسة النقدية والتجارية وغيرها لإدارة الاقتصاد وتنظيمه. ومن المعروف في أدبيات المالية العامة أن السياسة المالية تحقق ثلاث أهداف رئيسية، تخصيص الموارد، والاستقرار، وإعادة التوزيع، منذ حدها ماسكريف عام (1959)، ويبقى هذا الإطار المفاهيمي مفيداً من الناحية التحليلية، وتقسم السياسة المالية في أجزائها إلى سياسة ضريبية وسياسة انفاقية وسياسة الموازنة العامة. أما النفقات العامة أو الإنفاق العام فهو مبلغ نقدي تنفقه إحدى الهيئات العامة لتحقيق منفعة عامة، ويجب توفر هذه الأركان جميعاً لتعد النفقة نفقة عامة. أما الضريبة، فهي مبلغ نقدي تجبيه أو تستحصله الدولة، أو من ينوب عنها من الهيئات العامة بصفة جبرية وبصورة نهائية وبدون مقابل، وتعد أحد أهم الموارد السيادية للدولة. وتقسم إلى ضرائب مباشرة مثل (الضريبة على دخول الافراد والشركات) وإلى ضرائب غير مباشرة مثل (ضريبة

القيمة المضافة). أما الموازنة العامة فهي تقدير مستقبلي لنفقات الدولة وإيراداتها خلال السنة القادمة، ولا تقر إلا بقانون من السلطة التشريعية - لذا فهي تقدير وإجازة (صفوت، 2018، 237).

## 2- مفهوم الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها:

يمكن تعريف الاستدامة المالية على أنها الحالة المالية التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الإنفاق والإيرادات الحالية على المدى الطويل دون خفض ملاءتها المالية أو التعرض لمخاطر الإفلاس أو عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية (البغداد، 2012، 408). ويعد ارتفاع مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي من أكثر العوامل المؤثرة سلباً في استمرار تمتع الدول بالاستدامة المالية. وهناك العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في الاستدامة المالية للدول ولعل أهمها الأسواق المالية ومعدلات الفائدة الحقيقية، ومؤشر الناتج المحلي الحقيقي، والنفقات والإيرادات العامة (سليمان، 2012، 291).

تقود معدلات نمو الإنفاق الحكومي بنسب أعلى من نمو الإيرادات، وتراجع النمو الاقتصادي، وارتفاع الفائدة الحقيقية في المستقبل إلى توقع ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي وارتفاع إمكانية فقدانها لملاءتها المالية. فالدول التي يكون نسبة دينها العام من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع، تكون أكثر عرضة لاضطرابات السوق، كتغير أسعار الفائدة وتغير الفارق بين أسعار الشراء وأسعار البيع السندات الحكومية. فلا يمكن اعتبار السياسة المالية مستدامة إذا تضمنت تراكم مفرط للدين العام (الطائي وشلال، 2015، 4). بالإضافة إلى ذلك تتطلب الاستدامة تجنب الزيادة المفرطة للالتزامات الحكومية، لما تشكله من عبء على أجيال المستقبل. فالجوء إلى الاقتراض لتمويل النفقات الحالية يعني تحميل الأجيال المستقبلية عبء القرارات المالية المعمول بها في الوقت الحالي ولهذا تأثير سلبي على العدالة الاجتماعية بين الأجيال وذلك لأنه يجب على الأجيال في المستقبل الاستغناء عن جزء من دخولهم لتغطية تلك القروض. فقيام الدولة بالاستقراض اليوم سيؤدي إلى تحويل الاستهلاك من المستقبل إلى الحاضر. أي أن على الأجيال في المستقبل التخلي عن جزء من استهلاكهم الشخصي لأجيال الوقت الحاضر. بالإضافة إلى ذلك يجب عليهم تحمل أعباء فوائد تلك القروض في المستقبل. فلذلك يجب على الدول التفكير في الأمد الطويل عند اللجوء إلى الاقتراض لما في ذلك من تأثير على مستقبل الأجيال القادمة. أي أن الأجيال الحالية ستعيش على تكلفة الأجيال المستقبلية (جليدان، 2013، 2).

## 3- تحديات السياسة المالية لتحقيق الاستدامة المالية:

أولاً: ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي:

تهيمن مساهمة القطاع النفطي في مكونات الناتج المحلي الإجمالي الذي يتراوح بين (50-55%) من تركيب ذلك الناتج. في حين يلاحظ أن مساهمة القطاع الزراعي في مكونات الناتج

المحلي الإجمالي في المتوسط تبلغ حوالي (3%)، وبالمجمل تبلغ مساهمة مجموع الأنشطة السلعية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي التي من ضمنها قطاع الزراعة وقطاع النفط الخام وقطاع التعدين وقطاع الصناعة التحويلية وقطاع الكهرباء والماء وقطاع البناء والتشييد حوالي (65%)، في حين تبلغ مساهمة مجموع الأنشطة التوزيعية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي التي من ضمنها قطاع السكن وقطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية وقطاع الحكومة العامة وقطاع الخدمات الشخصية حوالي (16%) بينما تراوحت نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية في مكونات الناتج المحلي الإجمالي بين (16-21%). وخلاصة القول فإن مساهمة جميع القطاعات غير النفطية في الأحوال كافة لم تزد على (40%) من الناتج المحلي الاجمالي وكما يتضح في الجدول الآتي.

#### جدول (4)

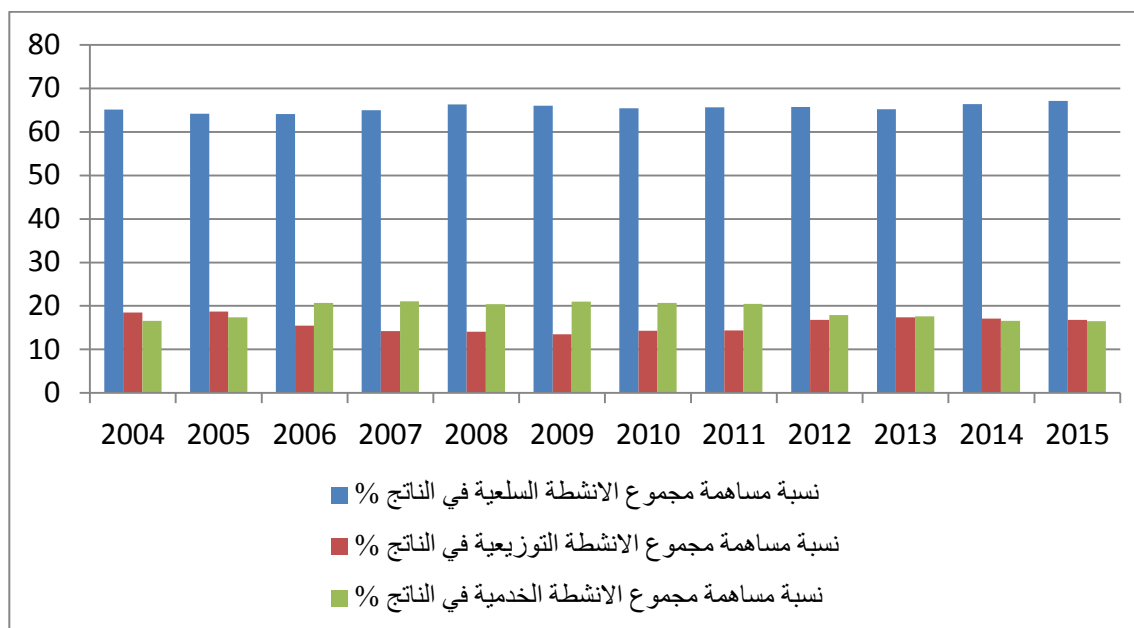
##### الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة (2015-2004)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة 100=2007	نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج %	نسبة مساهمة الزراعة والغابات والصيد في الناتج %	نسبة مساهمة الصناعة في الناتج %	نسبة مساهمة الأنشطة السلعية في الناتج %	نسبة مساهمة مجموع الأنشطة الخدمية في الناتج %	نسبة مساهمة مجموع الأنشطة التوزيعية في الناتج %
2004	101845262.4	55.2	5.4	2.2	65.1	18.5	16.6
2005	103551403.4	50.3	7.0	0.8	64.2	18.7	17.4
2006	109389941.3	50.2	6.9	0.9	64.1	15.5	20.7
2007	111455813.4	52.9	4.9	0.9	65.0	14.2	21.1
2008	120626517.1	54.9	3.9	1.0	66.3	14.1	20.4
2009	124702847.9	54.3	3.9	1.1	66.0	13.5	21.0
2010	132687028.6	51.5	4.2	2.9	65.4	14.3	20.7
2011	142700217.0	51.9	0.0	2.9	65.6	14.4	20.5
2012	162587533.1	51.5	0.0	2.5	65.7	16.8	17.9
2013	174990175.0	49.3	0.0	2.2	65.2	17.4	17.6
2014	175335399.6	51.4	0.0	1.7	66.4	17.1	16.6
2015	182331154.1	55.3	0.0	1.5	67.1	16.8	16.5

المصدر: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، ونسب المساهمة من اعداد الباحث.

#### الشكل (4)

نسب مساهمة مجموع الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4).

يتضح من الشكل (4) إن المشكلة الرئيسية في الاقتصاد العراقي تكمن في ضعف مرونة الجهاز الانتاجي، مما يدل على وجود اختناقات في جانب العرض الكلي للقطاع الحقيقي ومن ثم تزايد الواردات لسد الفجوة بين الطلب الكلي المتزايد والعرض الكلي، أن لذلك جانبين سلبيين هما:

1- إن أي صدمة خارجية تؤثر فوراً في الوضع الاقتصادي للبلد، فعلى سبيل المثال عندما انخفض سعر برميل النفط في السوق العالمية عام (2008) أدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات المالية في الموازنة العامة وأرباك خطط وبرامج النمو الاقتصادي (محمد، 2017، 135).

2- السيولة المحلية في الموازنة العامة الاتحادية مصدرها الرئيس من الإيرادات النفطية ففي حالة وجود صدمة خارجية واستمرارها أو تكرارها فإن ذلك يؤدي لجوء الحكومة المتمثلة بوزارة المالية إلى الاقتراض الداخلي لتمويل ذلك العجز، كإصدار سندات وطنية وسندات التسليم الاجل بالدولار، وخصم الحوالات الصادرة عنها لدى البنك المركزي في السوق الثانوية اضافة إلى العمل على تمويل موازنة الدولة من خلال احتياطات المصارف التجارية المودعة لدى البنك المركزي، فضلاً عن اللجوء الى اسواق راس المال الخارجية بروافع مالية عالية (التقري الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2015، 76).



## ثانياً: اختلال بنية الموازنة العامة الاتحادية:

على الرغم من أن هيكل الإيرادات العامة في الموازنة العامة يضم عدد من مصادر غير النفطية منها سيادية تتعلق بالضرائب أو تلك التي يحققها القطاع العام من سلع وخدمات، ظلت الإيرادات المالية المتأتية من عمليات إنتاج وتصدير النفط الخام تتبوأ المقام الأول في سلم الإيرادات العامة للموازنة العامة العراقية طيلة مدة الدراسة بل أصبحت مصطلح مرادف إلى إجمالي الإيرادات بنسبة مساهمة كمعدل عام (95%)، ومن هنا لا يمكن الاعتماد على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق الحكومي الذي يعد أحد أدوات السياسة المالية، على اعتبار إن هذا المورد تحكمه اشتراطات الاقتصاد الدولي ومقتضيات السياسة الدولية للتأثير في استدامة الوضع المالي، فلا بد من زيادة الاعتماد على إيرادات المنتجات الصناعية مثلاً أو الزراعية وحلها محل الإيرادات النفطية في المستقبل المنظور، وذلك واضح في الجدول الآتي:

### جدول (5)

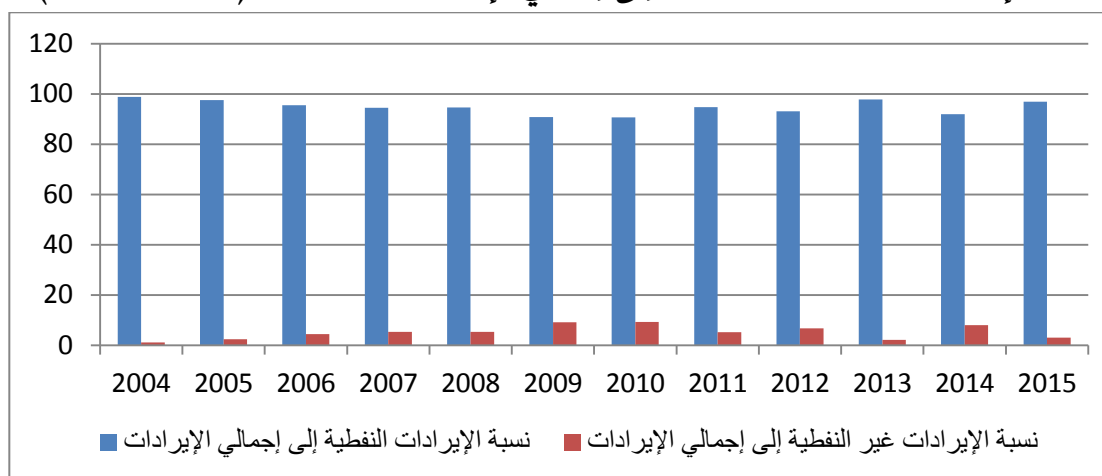
#### نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة للمدة (2004-2015)

السنوات	الإيرادات النفطية مليون دينار (1)	الإيرادات غير النفطية مليون دينار (2)	إجمالي الإيرادات العامة مليون دينار (3)	نسبة الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات (4)	نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات (5)
2004	32,593,011	395839	32988850	98.8	1.1
2005	39448514	987226	40435740	97.5	2.4
2006	46873201	2182344	49055545	95.5	4.4
2007	51949251	3015599	54964850	94.5	5.4
2008	76297027	4344014	80641041	94.6	5.3
2009	50190202	5053324	55243526	90.8	9.1
2010	63594168	6584055	70178223	90.6	9.3
2011	103061762	5745628	108807390	94.7	5.2
2012	111326166	8140237	119466403	93.1	6.8
2013	111200715	2459360	113660075	97.8	2.1
2014	97065979	8487871	105553850	91.9	8.0
2015	64455242	2015010	66470252	96.9	3.0

المصدر: العمود (1 و 2 و 3) وزارة المالية الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015)، العمود (4 و 5) من عمل الباحث.

### الشكل (5)

نسبة الإيرادات النفطية وغير النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة للمدة (2015-2004)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

### ثالثاً: اختلال بنية الإنفاق الحكومي:

يعد الإنفاق الحكومي الاستثماري الركيزة الأساسية لتحريك النشاط الاقتصادي والوسيلة الأهم لتحقيق التراكم الرأسمالي في جميع القطاعات الاقتصادية، وبالتالي تنويع مصادر الإنتاج الذي يصب في مصلحة الموازنة العامة، ولكن اختلال بنية الإنفاق لصالح الإنفاق التشغيلي الاستهلاكي حال دون الاستفادة من الإنفاق، ومع غياب تحليل العلاقة بين المدخلات والمخرجات من الإنفاق سارع من وتيرة نمو الإنفاق الاستهلاكي التشغيلي. حيث شكل الإنفاق الحكومي الاستثماري كنسبة من إجمالي الإنفاق الحكومي نسبة منخفضة ومتدنية مقارنة بالإنفاق التشغيلي إذ لم يتجاوز في أحسن الظروف (33.9%) من إجمالي الإنفاق العام، وكمعدل عام للمدة (2015-2004) إذ شكل نسبة لم تتجاوز (20.9%) بينما شهدت الأعوام (2013 و 2014) تحسن مقارنة بالأعوام الأخرى إذ بلغت على التوالي (33.9% و 31.5%) وهذا يعكس التوجه نحو زيادة الأهمية النسبية للإنفاق الاستثماري. ولكن هذه النسبة عاودت للانخفاض في عام (2015) لتصل إلى حوالي (26.3%)، وبالرغم من انخفاض نسبة الإنفاق الاستثماري مقارنة بالإنفاق التشغيلي فإن هذا الإنفاق يعاني أيضاً من نسبة تنفيذ منخفضة، إذ يعود سبب هذا الانخفاض في نسب التنفيذ إلى جملة أسباب أبرزها التأخير في إقرار الموازنة العامة للدولة وضعف أداء الجهات التنفيذية وضعف القوة التفاوضية عند التعاقدات والفساد المالي والإداري وسوء الأوضاع الأمنية وأثرها في تلكؤ تنفيذ المشاريع وعزوف المستثمرين عن الاستثمار بسبب عدم تهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة وعدم دقة تقدير الكلف التخمينية للمشاريع الاستثماري (الزبيدي، 2016، 89).

## جدول (6)

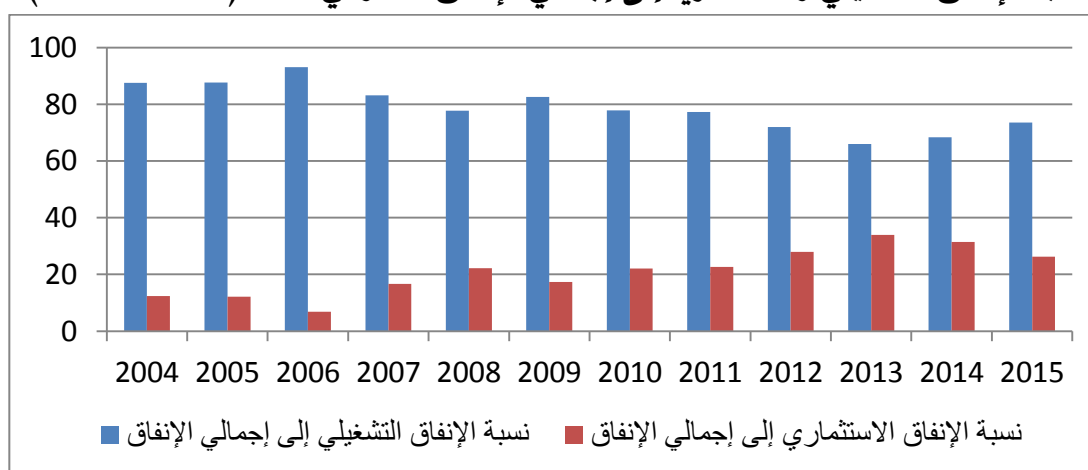
نسبة الإنفاق التشغيلي والاستثماري إلى إجمالي الإنفاق الحكومي للمدة (2015-2004)

نسبة الإنفاق الاستثماري إلى إجمالي الإنفاق (5)	نسبة الإنفاق التشغيلي إلى إجمالي الإنفاق (4)	إجمالي الإنفاق الحكومي مليون دينار (3)	الإنفاق الاستثماري مليون دينار (2)	الإنفاق التشغيلي مليون دينار (1)	السنوات
12.4	87.5	31521427	3924260	27597167	2004
12.2	87.7	30831142	3765018	27066124	2005
6.8	93.1	37494459	2576852	34917607	2006
16.7	83.2	39308348	6588511	32719837	2007
22.2	77.7	67277197	14976016	52301181	2008
17.3	82.6	55589721	9648658	45941063	2009
22.1	77.8	70134201	15553341	54580860	2010
22.6	77.3	78757665	17832112	60925553	2011
27.9	72.0	105139576	29350952	75788624	2012
33.9	66.0	119127556	40396750	78730806	2013
31.5	68.4	112192124	35450452	76741672	2014
26.3	73.6	70397515	18584676	51832839	2015

المصدر: العمود (1 و 2 و 3) وزارة المالية الدائرة الاقتصادية للمدة (2015-2004)، العمود (4 و 5) من عمل الباحث.

## الشكل (6)

نسبة الإنفاق التشغيلي والاستثماري إلى إجمالي الإنفاق الحكومي للمدة (2015-2004)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

#### رابعاً: صدمة تذبذب أسعار النفط العالمية:

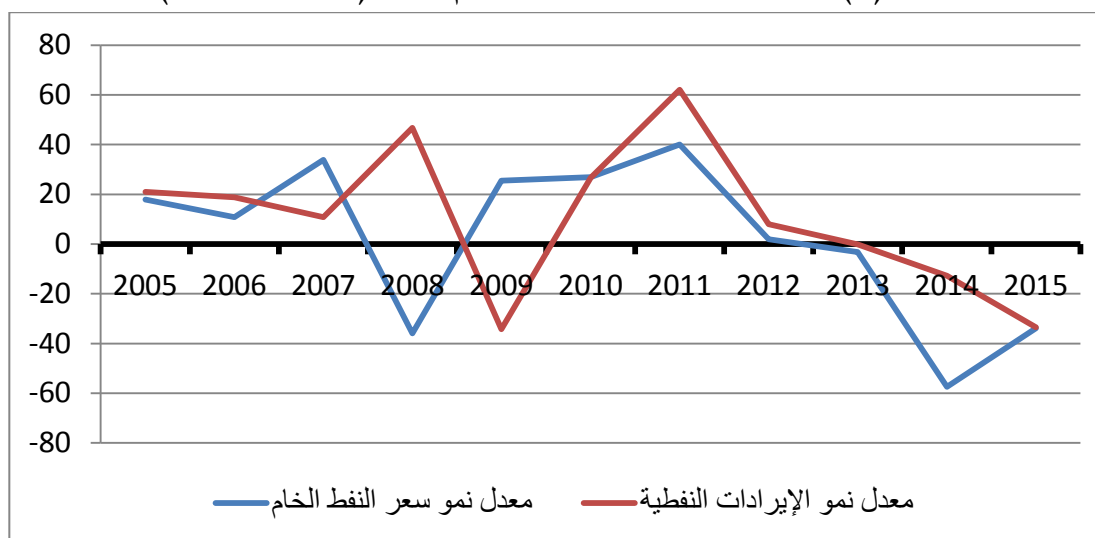
يمكن متابعة تقلبات أسعار النفط الخام في العراق خلال المدة (2004-2015) من خلال الجدول (7) الذي يتبين من خلالهما تقلبات أسعار النفط الخام ما بين الانخفاض والارتفاع اذ شهدت المدة (2004-2015) ارتفاعاً تدريجياً في أسعار النفط الخام حيث كانت (42.9) دولار للبرميل سنة (2004). كما وشهدت أسعار النفط الخام خلال المدة (2005-2008) منحنى تصاعدياً من مستوى (50.6) دولار للبرميل سنة (2005) إلى مستوى (75.1) دولار للبرميل خلال سنة (2007) وبمعدل نمو قدره (33.8%). ومن أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع أسعار النفط خلال هذه المدة النمو الاقتصادي وزيادة الطلب على النفط الخام وانخفاض الطاقات الانتاجية الفائضة وارتفاع تكاليف الانتاج وزيادة نشاط المضاربة في الاسواق الآجلة للنفط، اما المدة (2009 - 2015) شهدت تذبذباً في الأسعار ما بين الارتفاع والانخفاض حتى وصلت الأسعار في عام (2015) إلى (29.8) دولار للبرميل نتيجة العوامل المرتبطة بالعرض، وكما مبين في الجدول الآتي.

جدول (7) تذبذب أسعار النفط والإيرادات النفطية للمدة (2004-2015)

السنوات	سعر النفط الخام (دولار / برميل) (1)	معدل النمو %	الإيرادات النفطية مليون دينار (3)	معدل النمو %	(4)
2004	42.9	-	32593011	-	-
2005	50.6	17.9	39448514	21.0	21.0
2006	56.1	10.8	46873201	18.8	18.8
2007	75.1	33.8	51949251	10.8	10.8
2008	48.1	-35.9	76297027	46.8	46.8
2009	60.4	25.5	50190202	-34.2	-34.2
2010	76.7	26.9	63594168	26.7	26.7
2011	107.4	40.0	103061762	62.0	62.0
2012	109.5	1.9	111326166	8.0	8.0
2013	105.9	-3.2	111200715	-0.1	-0.1
2014	45.1	-57.4	97065979	-12.7	-12.7
2015	29.8	-33.9	64455242	-33.5	-33.5

المصدر: العمود (1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول - أوابك  
(www.oapecorg.org/ar/Home)، العمود (3) وزارة المالية الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015)، العمود (2 و 4) من عمل الباحث.

الشكل (7) صدمة تذبذب أسعار النفط الخام للمدة (2015-2004)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7).

في ضوء ما تقدم، إن مسار الإيرادات النفطية في العراق اتسمت بالتذبذب طيلة مدة الدراسة بسبب تذبذب حجم الإنتاج النفطي. وتخضع أسعار النفط إلى تقلبات متغيرة نتيجة مجموعة من العوامل التي تساهم بشكل أو بآخر في تغير أسعارها، وبالنظر إلى اقتصاد العراق فهو قائم على تصدير سلعة منفردة وهي النفط، نجد أن تغيرات الأسعار تنعكس عليها بالسلب أو الإيجاب على المدى البعيد والمتوسط نظراً لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد المالي الأساس لتمويل الأنفاق الحكومي.

#### خامساً: ضعف مبادرات الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى:

تعتبر مبادرات الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة الاتحادية ذات أثر فعال في تعزيز الوضع المالي، وبالرغم من ذلك ما زال ضعف قدرة السلطة المالية في العراق على التحصيل الضريبي، مما يعني زيادة النفقات الحكومية لتغطية نشاطات تتعدى في مضمونها مفهوم دور الدولة في توفير السلع العامة إزاء مساهمة أفراد المجتمع الضعيفة في التعبير عن فهمهم للفلسفة الضريبية ودورها كمصلحة عامة يسهم الفرد فيها من دخله الحقيقي في رفد موارد متطلبات بناء العدالة الاقتصادية والاجتماعية على وفق احتياجات الموازنة التي تقابل تلك الامتدادات والتوسعات في الانفاق العام، والجدول (8) الآتي يبين حجم الضرائب في الاقتصاد العراقي.

#### جدول (8)

مؤشرات أداء الإيرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2015-2004)

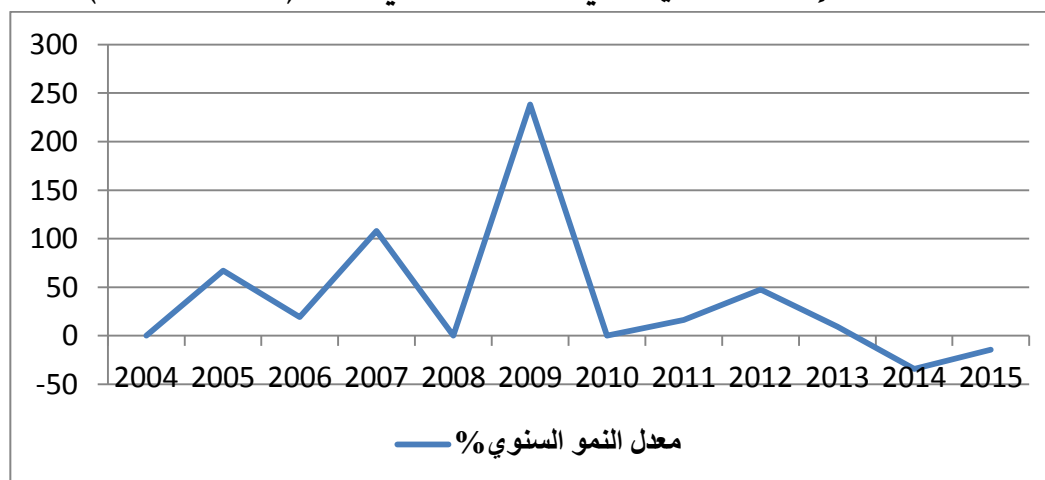
السنوات	الإيرادات الضريبية (مليون دينار) (1)	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار (2)	الدخل القومي مليون دينار (3)	الضغط الضريبي (4)=1/2	الطاقة الضريبية (5)=1/3	الجهد الضريبي (6)=4/5
2004	294,900	53235358.7	53311558.7	0.55	0.55	1.0

1.0	0.66	0.67	74622598.6	73533598.6	495,282	2005
1.0	0.61	0.61	96902093	95587954.0	591,229	2006
1.0	1.08	1.10	113163014.7	111455813.4	1,228,336	2007
1.0	0.59	0.62	165421918.9	157026061.6	985,837	2008
1.0	2.48	2.55	134264467.4	130642187.0	3,334,809	2009
1.0	0.93	0.96	163926503.5	159607123.6	1,532,438	2010
0.9	0.82	0.81	217091235.4	218617834.8	1,783,593	2011
0.9	1.03	1.02	255460517.9	255727068.5	2,633,357	2012
1.0	1.05	1.05	272998466.0	272596360.8	2,876,856	2013
0.9	0.71	0.69	265801471.7	271334544.1	1,891,538	2014
0.9	0.77	0.77	208769894.9	209398233.3	1,618,652	2015

المصدر: العمود (1) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015)، العمود (2 و 3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العمود (4 و 5 و 6) من اعداد الباحث.

#### شكل (8)

#### معدلات نمو الإيرادات الضريبية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

إذا ما حاولنا إلقاء نظرة فاحصة على أداء النظام الضريبي العراقي يمكن لنا أن نستخلص بعض الملاحظات المهمة من الجدول (4) وكالاتي:

1) أظهر الجدول أعلاه تذبذب الإيرادات الضريبية خلال المدة (2004-2015)، ففي عام (2004) حيث سجلت أدنى مستوى لها بلغت حوالي (294,900) مليون دينار، وبنسبة مساهمة في الإيرادات العامة بلغت (0.8%). في حين شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في عام (2007) وقد بلغت (1,228,336) مليون دينار وبنسبة (2.2%) من الإيرادات العامة، سبب هذه الزيادة جاء نتيجة

لتعديل نسبة الضريبة حسب الأمر (49) في (18) شباط عام (2004) والصادر عن سلطة الاحتلال أو سلطة الائتلاف المؤقتة.

(2) بلغت الإيرادات الضريبية أعلى مستوى لها في عام (2009) وبمقدار (3,334,809) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (238.3%)، أما نسبتها فقد ارتفعت أيضاً لتبلغ (6.0%) من الإيرادات العامة يرجع سبب هذه الزيادات إلى انخفاض الإيرادات النفطية.

(3) فيما يخص مؤشر الضغط الضريبي الكلي: يكشف هذا المعيار حقيقة مهمة وهي إمكانية فرض أو ادخال ضرائب أخرى في النظام الضريبي العراقي وذلك لما يتميز به من انخفاض في معدل الضغط الضريبي بدرجة ملحوظة، إذ بلغ أعلى نسبة له حوالي (2.55%) في عام (2009). ومن ثم انخفاض العبء الضريبي الذي يواجه افراد المجتمع العراقي.

(4) فيما يخص مؤشر الطاقة الضريبية: حيث بلغت في احسن احوالها (2.48%) في عام (2009) وهذا مؤشر ضعف قدرة الحكومة على جباية الضرائب وتحصيلها.

(5) فيما يخص مؤشر الجهد الضريبي: نجد أنه كمعدل عام حقق هذه المؤشر نسبة بلغت (1.0%) وهي نسبة مقبولة تدل على عدم وجود ضغطاً ضريبياً عالياً يتجاوز قدرة المجتمع على تحمل الضرائب.

#### سادساً: زيادة الدين العام:

ضرورة مرافقة الزيادة في الدين العام وليكن الداخلي نمواً مماثلاً في الناتج المحلي الإجمالي، وإلا فإن الحكومة لن يكن بمقدارها مواجهة اثر الدين العام الداخلي المتمثل في عجز الموازنة العامة والتبعات الاقتصادية جراء الدين وستصبح الالتزامات عائق امام قدرة العراق على مجابهة استدامة الدين العام. ولتتبع هذا المؤشر يمكن ملاحظة الجدول (8) الذي يبين عدم تناسب معدلات النمو في ارقام الدين العام الداخلي مع معدلات النمو في قيم الناتج المحلي الإجمالي، فقد سجلت معدلات النمو في الدين العام الداخلي نسبة تراوحت بين (0.0%) و(46.9%) خلال مدة البحث وكانت أعلى نسبة من نصيب عام (2015) إذ بلغت (80.7%)، في حين تراوحت معدلات النمو للناتج المحلي بين (38.1%) و(6.6%) مع أعلى نسبة عام (2008) وصلت حوالي (40.8%).

المتتبع للجدول أدناه يلاحظ أيضاً إن اعوام (2007 و 2008) التي حقق الدين العام الداخلي فيها معدلات نمو سالبة بلغت (13.3%-) و(15.3%-) على التوالي، كان الناتج المحلي الإجمالي قد سجل معدلات نمو موجبة بلغت على التوالي (16.6%) و(40.8%). في المقابل نما الدين العام الداخلي بوتيرة متسارعة عامي (2014 و 2015) بلغت حوالي (28.4%) و(80.6%) على التوالي، كان الناتج المحلي الإجمالي يراوح ما بين معدلات نمو سالبة وصلت إلى (2.6%-) و(22.0%-) وهذا يبين إن الدين العام الداخلي لم يوجه في جوانبه السليمة وهي زيادة الإنتاجية ومع ذلك فإن نسبة

الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي مازالت قليلة خلال مدة البحث تتيح للحكومة العراقية قدراً من الحفاظ على استدامة وضعها المالي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول والشكل الآتيين:

### جدول (9)

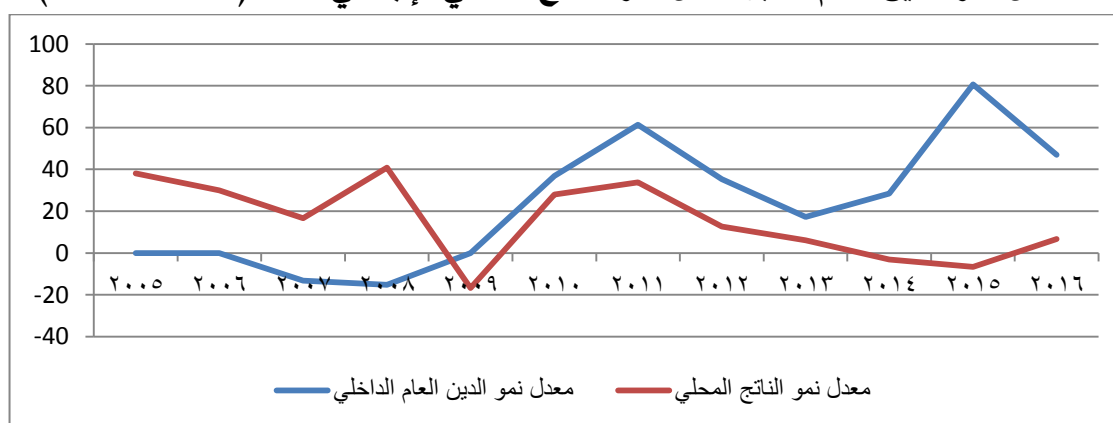
معدل نمو الدين العام مقابل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2016)

السنوات	مجموع الدين العام الداخلي	معدل النمو %	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو %
(1)	(2)	(3)	(4)	
2004	5,393,890	-	53235358.7	-
2005	5,393,890	0.0	73533598.6	38.1
2006	5,393,890	0.0	95587954.0	29.9
2007	4,674,705	-13.3	111455813.4	16.6
2008	3,955,519	-15.3	157026061.6	40.8
2009	3,955,519	0.0	130642187.0	-16.8
2010	5,416,320	36.9	167093204.4	27.9
2011	8,744,366	61.4	223677005.2	33.8
2012	11,839,360	35.3	251907661.7	12.6
2013	13,890,312	17.3	267395614.0	6.1
2014	17,838,753	28.4	258900633.1	-3.1
2015	32,227,982	80.6	241715791.8	-6.6
2016	47,362,252	46.9	257899122.9	6.6

المصدر: العمود (1) البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية، اعداد مختلفة للمدة (2016-2004)، العمود (2) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية. العمود (2 و 4) من عمل الباحث.

### الشكل (9)

معدل نمو الدين العام مقابل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمدة (2004-2016)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9).



### سابعاً: ضعف بنية القطاع الخاص:

يبين الجدول (10) الاعوام ما بعد المرحلة الانتقالية عام (2003) التي شهدت انتكاسة جديدة للقطاع الخاص العراقي نتيجة لتوقف معظم المشاريع الصناعية الخاصة بسبب التدمير وارتفاع تكاليف الإنتاج، بالإضافة إلى انعدام الطلب المحلي على منتجاته بفعل إغراق السوق المحلية بالسلع المستوردة، فضلاً عن عدم وضوح الرؤيا واستقرار الحال وانعدام الاستقرار السياسي والأمني وانعدام البيئة السليمة الاستثمارية، ويشير الجدول (10) إلى أن نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بقيت محافظة على نفسها قريبة أو مبتعدة قليلاً عن (30%)، وهذا دليل على أن القطاع الخاص نما ببطء طيلة المدة المذكورة، كما سجلت هذه المساهمة نسبة منخفضة في عام (2008) بلغت حوالي (26%)، ثم عاودت الارتفاع إلى (45.8%) عام (2015) وهي أعلى نسبة مساهمة للقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي طيلة المدة المذكورة ويعود ذلك إلى الزيادة في نشاط قطاعات الإنتاج غير الحقيقي (البنوك والتأمين).

### جدول (10)

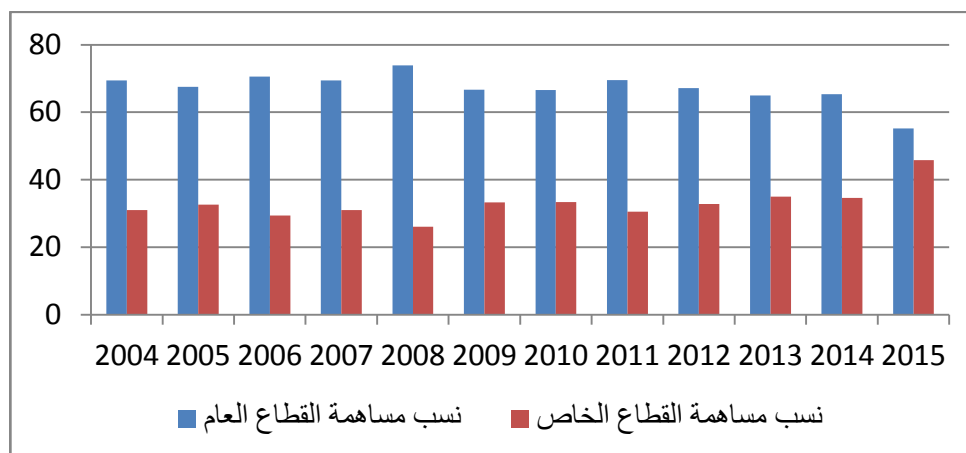
#### مبادرات القطاع العام والخاص في الـ (GDP) للمدة (2004-2015) مليون دينار

السنوات	القطاع العام (1)	القطاع الخاص (2)	الناتج المحلي الإجمالي (3)	نسب مساهمة القطاع العام (4)	نسب مساهمة القطاع الخاص (5)
2004	36964327.7	16534910.9	53235358.7	69.4	31.0
2005	49694880.5	24216207.8	73533598.6	67.5	32.6
2006	67512614.4	28554546.2	95587954.0	70.6	29.4
2007	77403626.2	34557604.0	111455813.4	69.4	31.0
2008	116159400.0	42284184.4	157026061.6	73.9	26.1
2009	87254981.6	44377228.4	130642187.0	66.7	33.3
2010	106406600.3	56698138.9	159607123.6	66.6	33.4
2011	151942734.3	66675100.5	218617834.8	69.5	30.5
2012	172053475.8	83673592.7	255727068.5	67.2	32.8
2013	177402476.1	95193884.7	272596360.8	65.0	35.0
2014	177340245.5	93994298.6	271334544.1	65.4	34.6
2015	115933234.1	93464999.2	209398233.3	55.2	45.8

المصدر: العمود (1 و 2 و 3) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، العمود (4 و 5) من عمل الباحث.

## الشكل (10)

نسب مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي العراقي للمدة (2014-2015)



المصدر: الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8).

### ثامناً: اعتماد اساليب قديمة في اعداد الموازنة العامة الاتحادية:

يتفق كتاب المالية العامة أن الموازنة العامة هي عمل سياسي يعبر عن فلسفة الدولة السياسية والاقتصادية، وفي ظل تطور فلسفة الدول وتغير الاتجاهات العالمية كان لا بد أن تتطور الموازنة العامة. وبالرغم من ذلك ما زال العراق يطبق موازنة البنود التي تم تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية في عام (1921)، والتي ظهرت لها العديد من العيوب أهمها، عدم وضوح الأهداف التي ترصد لها الاعتمادات، وعدم ارتباطها بشكل دائم بالخطط التنموية للدولة، فضلاً عن عدم القدرة على قياس الأداء الفعلي للأجهزة الحكومية، وكذلك قلة المرونة عند التنفيذ، لأن الاعتمادات مرصودة لبنود محددة فقط (صفوت، 2018، 163).

### تاسعاً: تضخم حجم التوظيف العام:

اعتماد الموازنة الحكومية على توظيف طبقة واسعة من افراد المجتمع، حيث تتسع هذه الطبقة مع زيادة الموارد النفطية، ولا تضيق في فترة الركود والانكماش الاقتصادي، مما يزيد من المأزق المالي في البلد، فقد مارست الحكومات المتعاقبة خلال السنوات السابقة، سياسة التوظيف الواسع غير المرتبط بالحاجة الفعلية، أو بالإمكانات الاقتصادية القائمة أو المحتملة.

### عاشراً: الصدمة الأمنية ومتطلبات التعزيز المالي:

تعد الصدمة الأمنية من أهم التحديات التي تواجه السياسة المالية، فقد خصصت مبالغ كبيرة وطائلة للمؤسسات الامنية في العراق والتي اهمها وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، لمواجهة التحديات

الامنية الصعبة وقد ارهقت الموازنة العامة وتأثرت بهذا التخصيصات التي لا مناص منها إذ ان تخصيصات كل من الدفاع والداخلية شهدت زيادات ملحوظة وكبير إذ زادت تلك التخصيصات بعد عام (2003) مقارنة بالأعوام السابقة، ولا يقف الامر عند زيادة حجم التخصيصات السنوية للجانب الامني فقد شكلت هذه التخصيصات نسبة عالية وكبيرة من اجمالي الإنفاق العام (الزبيدي، 2016، 104).

#### احدى عشر: الفساد ومتطلبات التعزيز المالي:

قد ظهرت اشكال وانواع مختلفة ومتعددة للفساد في العراق تقع جميعها تحت مظلة اساءة استخدام السلطة العامة للحصول على الكسب الشخصي فانتشرت الرشوة والمحاباة والابتزاز والاختلاس والخداع والاحتيال واساءة حرية التصرف والمنافع الشخصية المعارضة والتي جميعها تمثل اشكال مختلفة للفساد، مما أدى إلى تراجع في دخل الدولة والى زيادة في احتياجاتها المالية لتنفيذ التزاماتها وتغطية نفقاتها المتكررة في الموازنة (الزبيدي، 2016، 110).

#### الاستنتاجات والتوصيات:

##### أولاً: الاستنتاجات:

- 1- تدني حجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي وعدم مرونته في الاستجابة للطلب المتزايد على السلع في السوق مؤدياً ذلك إلى زيادة المحتوى الاستيرادي المكون للعرض السلعي (الانكشاف الاقتصادي) وارتفاع المستوى العام للأسعار.
- 2- هيمنة الإيرادات النفطية كمصدر أساسي في تشكيل إيرادات الموازنة العامة الاتحادية وفي بنية الصادرات وتوليد الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- اختلال بنية الإنفاق العام لصالح النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية والذي يؤدي إلى زيادة في مستويات الطلب الكلي الفعال.
- 4- ضعف مرونة الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى في العراق وعدم استجابتها إلى الموازنة العامة الاتحادية.
- 5- ضعف الدور الاستراتيجي للقطاع الخاص في مجمل فعاليات التنمية الاقتصادية.
- 6- تطبيق موازنة البنود وهي من انواع الموازنات التقليدية التي تم تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية في عام (1921).
- 7- استمرار التدهور الأمني يصاحبه ارتباك في المشهد السياسي العراقي، وتغشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في جميع مفاصل الدولة وتسابق السياسيون الفاسدون على الأموال الطائلة المخصصة للمشاريع الاستثمارية الغير مهمة وهي اغلبها مشاريع ارضائية غير حقيقية.

## ثانياً: التوصيات:

- 1- زيادة نسبة الانفاق الاستثماري من إجمالي الانفاق الحكومي مع الحد من الانفاق التشغيلي بما ينسجم مع الزيادة الطبيعية في السكان.
- 2- توسيع قاعدة الضرائب وتنويع مصادرها من خلال فرض أنواع جديدة من الضرائب غير مفروضة سابقاً أو عن طريق تفعيل الضرائب المعمول بها والمفروضة حالياً والقضاء التهرب الضريبي، مع الاستمرار بتقليص نطاق الإعفاءات الضريبية، وتطوير كفاءة الجهاز الضريبي.
- 3- تمكين القطاع الخاص وتنميته في العراق من خلال القيام بتعديلات هيكلية لها تأثير كبير في الاقتصاد.
- 4- لا بد من التوجه الجاد من السلطتين التشريعية والتنفيذية للتحويل التدريجي نحو تطبيق موازنة البرامج والأداء، الأمر الذي سيوفر أداة لتقييم الأداء الحكومي ويربط بين مدخلات الموازنة العامة من التخصيصات ومخرجاتها من البرامج والمشروعات، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وعدم الهدر والتبذير.
- 5- تحسين درجة النزاهة والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد من خلال تطوير قدرات العاملين في الجهات الرقابية وتطبيق نظم تدقيق ورقابة الكترونية فضلاً عن ارساء ثقافة الشفافية في مؤسسات الدولة.
- 6- اشراك المؤسسات المالية المحلية والدولية في إدارة الدين العام ، حيث تعتبر عملية إدارة وتحديد المستوى الآمن للدين العام في العراق عملية معقدة يصعب تركها إلى جهة معينة تقوم بهذه العملية دون اشتراك جهات أخرى معها، ولذلك يجب أن تشترك فيها السلطة المالية (وزارة المالية)، والسلطة النقدية (البنك المركزي) ، والوزارات مثل التخطيط والهيئات مثل الاستثمار، وكذلك المستشارين من المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكذلك الخبراء الماليين والاقتصاديين في داخل العراق، والذين يملكون معرفة جيدة بأحوال البلد تسمح لهم بأن يشاركوا في تحديد تلك النسبة .
- 7- تحقيق الاستقرار الأمني مع العمل على خلق بيئة سياسية مستقرة تعزز من السلم والأمن المجتمعي.

## المصادر:

- 1- البغدادي، 2012، مروءة فتحي السيد، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، كلية الحقوق، جامعة المنصورة.

- 2- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية السنوية للسنوات (2004-2015).
- 3- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2015، دائرة الإحصاء والأبحاث، البنك المركزي العراقي.
- 4- جليدان، سعود بن هاشم، 2013، الاستدامة المالية للاقتصاديات العالمية، <http://www.aleqt.com>.
- 5- الزيدي، علاء حسين سعيد، 2016، كفاءة الانفاق الحكومي وفق معايير العدالة التوزيعية في العراق للمدة 2003-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- 6- سليمان، عمرو محمد محمود، 2012، إدارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية.
- 7- صفوت، عمرو هشام محمد، 2018، المالية العامة والسياسة المالية وتطوراتهما الحديثة، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد.
- 8- الطائي، هناء عبد الحسين، والشلال، مهند عزيز محمد، 2015، قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر والأردن) للمدة 1990-2011، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 17، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- 9- محمد، سحر قاسم، 2017، ملامح وأبعاد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة (2003-2015): تحديات التنمية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، المجلد 1، العدد 2، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، 119-148.
- 10- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- 11- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية للمدة (2004-2015).